

ليبيا تفتح أبوابها للاستثمار الأجنبي

وتحمل الشركات التي فازت بتراخيص التنقيب عن النفط والغاز في ليبيا جنسيات دول عديدة، منها من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، وفرنسا، واليابان، وروسيا، والصين، وتايوان، والهند، والجزائر، واندونيسيا، وأستراليا، وكندا، فضلا عن شركات من دول أخرى. وتشمل التراخيص الممنوحة لهذه الشركات حصص من الإنتاج الفعلي للنفط والغاز مشاركة مع شركة (المؤسسة) النفط الوطنية الليبية.

وفيما يخص الجوانب التنموية الأخرى، تحاول ليبيا ضخ الحياة في اقتصادياتها التي تعاني الكثير من الترددي بعد عقود من الإهمال، بما في ذلك منح قروض للمواطنين الليبيين بشروط سهلة من أجل إقامة مشاريع تنموية. فقد بلغ عدد القروض التي منحها مصرف الإيداع والاستثمار العقاري في مدينة بنغازي، بفرعيه بنغازي والمرج، نحو 8172 قرصا. وبلغت قيمة هذه القروض نحو 326.880.000 دينار ليبي، أو ما يعادل نحو 422.602.558 دولار.



استضافت غرفة التجارة العربية - البريطانية في 25 من شهر نيسان (أبريل) ضمن نادي الاستيراد والتصدير ندوة هامة بخصوص الاستثمار والتجارة بين بريطانيا والجمهورية الليبية. وحضر الندوة الملحق الاقتصادي في المكتب الشعبي الليبي (السفارة الليبية) في بريطانيا، السيد عمر جليان، وعدد من المختصين بشؤون التجارة والقانون، إضافة إلى حشد كبير من رجال الأعمال العرب والبريطانيين.

وتعتبر ليبيا أحد أهم الإتجاهات الاستثمارية في الوقت الحالي لما لها من أهمية اقتصادية وفرص استثمارية جذابة. فبعد دعوة الزعيم الليبي معمر القذافي في حزيران (يونيو) عام 2003 إلى خصخصة الشركات العامة وتحرير الاقتصاد، بدأت السلطات الليبية بإتخاذ بعض الإجراءات في هذا الاتجاه، بما في ذلك تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية الملائمة للاقتصاد الحرّ والاستثمار الأجنبي في ليبيا. فقد أوضح الزعيم الليبي بجلاء أن الإصلاح الاقتصادي الذي ستنبه ليبيا سوف يغير الوجه الاقتصادي لهذا البلد الغني بالموارد الطبيعية والمحروم من التنمية بسبب الظروف السياسية التي احاطت به بسبب الحصار الذي فرضه الغرب عليها لفترة طويلة.

وبعد تخلي ليبيا طوعاً عن برنامجها لإنتاج السلاح النووي في عام 2003، انفتحت الحكومات والشركات الغربية عليها سعياً وراء الحصول على حصة من الاستثمار في المشاريع الجذابة التي تعرضها ليبيا حالياً وفي المستقبل. فإضافة إلى مشاريع البنية التحتية وقطاع السياحة، تعتبر ليبيا من الدول القليلة التي لا تزال تضم مناطق شاسعة لم يتم التنقيب فيها عن النفط والغاز بعد. وتعتبر ليبيا ثاني منتج للنفط في أفريقيا حيث تنتج نحو 1.6 مليون برميل يوميا. وتمتلك ليبيا احتياطي نفطي من نوعية عالية يقدر بحوالي 42 مليار برميل وقد يصل إلى مئة مليار برميل. وهي بذلك تنافس الكويت من حيث ثروتها النفطية.

ومن الجدير بالذكر أنه مع رفع العقوبات التي كانت فرضتها الأمم المتحدة في 2003 والمنعطف الدبلوماسي الذي قامت به ليبيا، استؤنفت أعمال الحفر بكثافة على اليابسة وفي البحر. وبعد عزلة استمرت عشرين عاما تنهافت حاليا على ليبيا كبريات الشركات النفطية العالمية للفوز بعقود نفطية في هذا البلد وباتت المنافسة بينها محتدمة.

وأوضح المتحدث الرسمي أنه حسب جرد أولي اجري في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي للعروض التي تلقتها ليبيا لتطوير قطاعها النفطي، فقد تلقت ليبيا في غضون العامين الماضيين حصلت أكثر من 40 شركة عالمية على تراخيص للتنقيب ولمدة خمسة سنوات، يليها ترخيص لمدة عشرين أو 25 عاما، في حال حصول اكتشافات نفطية جديدة.

وعلى صعيد خصخصة القطاع المصرفي، أعلن المصرف المركزي الليبي اختيار ستة مصارف أجنبية من أصل تسعة، تمّ اختيارها للمشاركة في عملية التأهيل الأولية لخصخصة مصرف الصحارى، أحد أبرز المصارف التجارية الليبية. وتشمل المصارف الأجنبية الستة كل من بنك "أنتش. أس. بي. سي" البريطاني، وبنك "سوسبيتيه جنرال"، وبنك "ستاندرد تشارترد"، والبنك العربي، والمؤسسة العربية المصرفية، وبنك "بييه ان بيه- باربيا".

ويعتبر مصرف الصحارى المعروض للخصخصة ثاني المصارف التجارية الليبية من حيث حجم الأصول حيث يبلغ إجمالي أصول المصرف حوالي 2.7 مليار يورو، فيما تبلغ حصته في السوق 23%، ويمتلك البنك نحو 26 فرعا في جميع المدن الليبية.

إضافة إلى مصرف الصحارى، تنوي ليبيا بيع نسبة 19% من صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المملوك من قبل القطاع العام، إلى شريك إستراتيجي، بما في ذلك نقل حقوق الإدارة وإمكانية رفع حصة الشريك على المدى المتوسط إلى نسبة 51%.

قطاع الكهرباء في العراق: فرص استثمارية مفتوحة



استضافت غرفة التجارة العربية – البريطانية في 26 نيسان (أبريل) وفد عراقي رسمي برئاسة وزير الكهرباء العراقي، الدكتور كريم وحيد حسن برفقة السفير العراقي في بريطانيا، الدكتور صلاح الشبخلي ومسؤولين من السفارة العراقية، إضافة إلى حشد كبير من رجال الأعمال العرب والبريطانيين، وممثلين من شركات بريطانية. وعرض الوزير العراقي نبذة عن أوضاع قطاع الكهرباء في العراق واحتياجات العراق من الطاقة الكهربائية، وذلك من خلال شرح الأضرار البالغة التي تطول هذا القطاع الحيوي بسبب الأعمال الإرهابية التي تقترفها عصابات الإجرام في العراق. وأكد الوزير أن قطاع الكهرباء في العراق يشهد وضعاً مأساوياً بسبب تلك الأعمال.

وأكد الوزير، أن العراق سيحتاج إلى ما يقارب 27 مليار دولار على مدى السنوات العشرة القادمة، ليتمكن من إعادة بناء قطاع الكهرباء. هذا إذا ما أفترضنا أن المنشآت المنجزة ستتمتع بحماية أمنية مكثفة لحمايتها من التدمير المتعمد. ومن الجدير بالذكر أن الحروب التي خاضها النظام العراقي المخلوع والحصار الاقتصادي الذي فرض لعقد ونيف على العراق، قد تسبب تدميراً كبيراً لهذا الجانب الحيوي من الحياة في العراق. وجاءت الهجمة الإرهابية التي يتعرض لها العراق على مدى السنوات الأربعة الماضية ولحد الآن لتعيق أو تشلّ جهود الحكومة العراقية من إعادة الحياة للكهرباء في العراق. وبدأت معاناة العراق مع نقص الكهرباء منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم أثر القصف التي شنتها الولايات المتحدة وحلفائها لإجبار النظام العراقي البائد على إنهاء احتلاله للكويت. ولم يتمكن العراق من إعادة بناء محطات توليد الطاقة طوال عقد التسعينيات وحتى الغزو الأمريكي – البريطاني للعراق عام 2003، وذلك بسبب الحصار الدولي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، أثر غزوه للكويت.

وشرح الوزير احتياجات العراق إلى جذب ما يتراوح بين ملياري دولار و2.5 مليار سنوياً من المساعدات الدولية والاستثمارات كي يتمكن من إعادة بناء قطاع الكهرباء المدمر. وطلب الوزير مساعدة شركات الطاقة البريطانية، ومنها شركة "بي. بي" للحكومة العراقية من أجل حماية ما يتم بناءه وتشيدته في قطاع الكهرباء، والذي تطوله يد الإرهاب بشكل مستمر.

ويعاني العراقيون من نقص الكهرباء الشديد وذلك لعدم قدرة منشآت الكهرباء في البلاد من الإنتاج من جهة، وبسبب تدمير المنشآت العاملة من قبل الإرهابيين من جهة أخرى. فبالإضافة إلى أعمال القتل الجماعي التي يتعرض لها العراقيين كل يوم، يموت الكثير من العراقيين خصوصاً من فئة الأطفال والمرضى وكبار السن بسبب افتقار أغلب المستشفيات العراقية للطاقة الكهربائية مما يؤدي إلى تلف الأجهزة والأدوية وارتفاع درجات الحرارة.